

الوفسسه بعد البلوغ لانه يخاف عليها واما التيب فان كانت
 مامونة لا يخاف عليها الفتن فليس لها ان يضمها الي نفسه
 وان كانت مخوفة عليها فله ذلك ولقد بمنزلة الاب فيه
 وان لم يكن لها اب ولا جد وكان لها اخ او عم فله ان يضمها
 اذ لم يكن مفسدا وان كان مفسدا فلا يمكن من ذلك
 وكذا المحرك في كل عصبية ارجح محم منها وكذلك البكر اذا
 طعت في السن فان كان لها عمل وولي وامن عليه با من
 الفساد فليس لغير الاب والجد ان يضمها اليه ولا يخيف
 عليها ذلك فلا اخ والعون مخو بها من العصبية ان يضمها
 ان لم يكن مفسدا وان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرهما
 من العصبية او كان لها عصبية مفسد فللقاضي ان
 ينظر في حالها فان كانت مامونة خلاها تنفرد بالسكن
 سواء كانت بكر او تيبا والا ومنعها عن امة امينة
 ثقة تقدر على الحفظ لانه جعلناظر المسلمين **والاشاف**
امراة مطلقة بولدها لما فيه من الاصره والولد الا الى
وطنها والحال انه قد تكلمنا في وطنها الذي
 تزوجها فيه لانه التزم المقام فيه شرعا وعرفا وان لم
 يكن وطنها هو الا تزوج واقفا فيه ليس لها ان تنقله
 وكذا لو كان وطنها ولم يقع التزوج فيه وفي الجامع
 الصفر ان لها النقل الى مكان العقد يعني وان لم يكن
 وطنها هو الا واصلح وعند الثلاثة ليس لها ان يفرق

في المهر عن الرجل يبيع امرأته ولو خلت الطلاق ولو خلت بها الزوج بها
 حاله ان يبايعه في التبعه وذلك ان يبيعها من ينقل المهر
 قالوه هذا يجب ان يبيعها اذ لم يكن له من ينقل المهر
 اليه ويدها ثم يعلم ان المهر يخرج الولد من طهرها فقلنا
 ما عاونه ان كان الاخرى ما دونهما ليس عليه الرجوع او اده
 او يبيعها وان كان يبيعها فانها ان عليه الرجوع او اده

فلا يمكن

في المهر عن الرجل يبيع امرأته ولو خلت الطلاق ولو خلت بها الزوج بها
 حاله ان يبايعه في التبعه وذلك ان يبيعها من ينقل المهر
 اليه ويدها ثم يعلم ان المهر يخرج الولد من طهرها فقلنا
 ما عاونه ان كان الاخرى ما دونهما ليس عليه الرجوع او اده
 او يبيعها وان كان يبيعها فانها ان عليه الرجوع او اده

في المهر عن الرجل يبيع امرأته ولو خلت الطلاق ولو خلت بها الزوج بها
 حاله ان يبايعه في التبعه وذلك ان يبيعها من ينقل المهر
 اليه ويدها ثم يعلم ان المهر يخرج الولد من طهرها فقلنا
 ما عاونه ان كان الاخرى ما دونهما ليس عليه الرجوع او اده
 او يبيعها وان كان يبيعها فانها ان عليه الرجوع او اده

سته عنه فرسخا لها ذلك الوبا دونه ويستوفى دار الحرب
 وان كان وطنها وقد تزوجها فيها لان في ذلك اصره بالاولاد
 وهذا الذي ذكرنا اذا كان بين الموضفين تفاوت وان
 تقاربا بحيث يتمكن من مطالعة ولد في يوم ويرجع الى
 اهله فيه قبل الليل جائزها النقل اليه مطلقا في دار الاكدم
 ولا يشترط فيه وقوع التزوج ولا يكونه وطنا الا في القرية
 من مصر لكونه يتخلق باخلاق اهل القرى فلا يملك ذلك
 الا ان يكون وطنها لها ووقع العقد فيها في الاصح وهذا
 الحكم في الام خاصة وليس غيرها ان تنقله الا باذن الاب
 حقا لكونه والد اعلم **هذا باب**

في بيان احكام النفقة وهي مستفدة من التفوق
 الذي هو الابل يقال نفقت الدابة تفوقا اي
 ماتت ونفقت الدابة والذاد تنفق نفقا اي نفقت
 وانفق الرجل اي افتقر وذمب ما له وانفقت الدار
 من المنفعة ونفقت السلفه نفقا اي انفق راحته
 وانفق النقم نفقت سوقهم فكان للهلك وللزوج
 وفيها هلاك المال ورواج الحال **عجب النفقة للزوج**
 اي لاجلها سواء كانت مسئلة او ذميمة **على زوج**
الكسوق لها عليه اي بقدر حالها اي بقدر حال الزوجين
 فان كانا مومنين كانا لها نفقة المومنين وان كانا مفسرين
 فنفقة المفسرين وان كانت مومنة وهو مفسر فلها فوق

في المهر عن الرجل يبيع امرأته ولو خلت الطلاق ولو خلت بها الزوج بها
 حاله ان يبايعه في التبعه وذلك ان يبيعها من ينقل المهر
 اليه ويدها ثم يعلم ان المهر يخرج الولد من طهرها فقلنا
 ما عاونه ان كان الاخرى ما دونهما ليس عليه الرجوع او اده
 او يبيعها وان كان يبيعها فانها ان عليه الرجوع او اده